الفصل الأول

أثر البترول في
العلاقات السعودية الإيرانية
والصراع حول دول الخليج العربي
١٣٧١ - ١٣٨٠هـ/١٩٥١ - ١٩٦٠م

أثر البترول في العلاقات السعودية الإيرانية والصراع حول دول الخليج العربي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م دخلت منطقة الخليج العربي دائرة الاهتمام الأكبر في الإستراتيجية الدولية؛ ذلك لأنها أصبحت مركز الثقل في إنتاج البترول، ولما كانت الحرب قد أبرزت قوى جديدة احتلت مكان الإمبراطوريات القديمة، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الاتحاد السوفييتي، وقد تزعم كل منهما جانباً من العالم عرف بالكتلتين الغربية والشرقية، ولم تكن منطقة الخليج بعيدة عن الصراع الدائر بين هذه القوى العالمية، حيث اتضحت رغبة كل منهما في السيطرة على هذا الجزء الحيوي من العالم.

ولما كانت بريطانيا صاحبة النفوذ والسيادة في منطقة الخليج قد خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى وتكاد تفقد سيادتها على المنطقة، فقد سلمت بالزعامة إلى حليفتها القوية الولايات المتحدة الأمريكية لتتولى قيادة النفوذ الغربي في منطقة الخليج، ولعل الرسالة التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند قد نصت على اعتراف صريح على تعاظم النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج بداية من عام ١٩٤٧م[1] الذي يمثل الحد الفاصل بين تسليم النفوذ البريطاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جاء صريحاً في رسالة أخرى وجهتها بريطانيا إلى الخارجية الأمريكية حيث جاء

(1) I.O.R.: L/P& S/12/3956 . From Foreign Office To India Office, Nov. 24, 1947 .

فيها أن الهيمنة البريطانية وصلت إلى نهايتها، وعلى الولايات المتحدة أن تتولى مسؤوليتها نحو هذه المنطقة من العالم(١).

وهكذا أدركت بريطانيا أنها لم تعد تستطيع الاستمرار في الهيمنة على منطقة الخليج الغنية بالبترول أمام المنافس القوي الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، فوجهت سلطاتها في شؤون الخليج إلى الولايات المتحدة الأمريكية واكتفت بدور الشريك الأصغر(٢)، لتتولى الولايات المتحدة عنها مجابهة الاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج.

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في السيطرة على مناطق النفوذ البريطاني في كثير من مناطق العالم، ولما كان البترول يمثل أهمية إستراتيجية للمصالح الحيوية، فقد أدركت الولايات المتحدة هذه الأهمية منذ بداية القرن العشرين الميلادي، وتمثل ذلك في كلمة الرئيس الأمريكي ويلسون المشهورة: "إن قيمة أمة من الأمم تتوقف على ما تملك من البترول"(٣)، ولهذا تولت الولايات المتحدة مهمة النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي الغنية بالبترول.

وهكذا بعدما كانت الدول المطلة على الخليج تعتمد في اقتصادها على صيد الأسماك واللؤلؤ من مياه الخليج، والرعي وبعض الزراعات في الواحات

---

(١) مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، ترجمة مروان خير، مكتبة الزيتون، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٦٦ .

(٢) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم "دكتور": السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ ـ ١٩٤٧م، دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ /١٩٨١م، ص ٣٢١ .

(٣) أنطوان تسيشكا: الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، ترجمة د. عبدالوهاب عبدالعزيز، تقديم د. راشد البراوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١٥ .

القريبة منه، لتمثل التجارة في هذه الأشياء الدخل الأساسي للسكان[1]، أصبحت هذه المنطقة تمثل إحدى المناطق الإستراتيجية التي تسعى القوى الكبرى العالمية لإيجاد نفوذ لها في الدول المطلة على الخليج، والتي أصبحت من أغنى دول العالم بالبترول.

وإذا كانت منطقة الخليج تتمتع بهذه الأهمية فإن المملكة العربية السعودية وإيران تأتيان على قائمة دول الخليج المهمة بالنسبة للبترول الذي لعب الدور الرئيس فيما تعرضت له العلاقات السعودية الإيرانية من قضايا مشتركة خلال الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي، تتعلق بالبلدين وبدول الخليج العربي والصراع بين القوى العالمية حول المنطقة، بداية من مسألة مناصفة أرباح البترول في المملكة وتأميمه في إيران، وحلف بغداد الذي قام ليؤمن النفوذ الأجنبي حول الخليج، ثم مسألة الادعاءات الإيرانية في البحرين، إلى إنشاء منظمة للدول المنتجة للبترول، وكلها قضايا لعبت فيها العلاقات السعودية الإيرانية دورها وتركت آثارها على بقية دول الخليج.

المملكة العربية السعودية ومناصفة أرباح البترول:

ترجع بداية اكتشاف البترول في العالم إلى القرن الماضي حين تم اكتشاف أول بئر بترول في ألمانيا عام ١٨٥٨م[٢]، أما بداية اكتشاف البترول في منطقة الخليج فقد جاءت حين أعطت إيران أول امتياز للتنقيب عن النفط

(1) Niblock, T.: Social And Economic Development In The Arab Gulf, "Croom Helm", London, 1980, P. 50 .

(٢) أنطوان تسيشكا: المرجع السابق، ص ١٨ .

عام ١٩٠١م للبريطاني وليم نوكس دارسي "William Knox D'arcy" [١] وكان أول ظهور للبترول في منطقة شوستار بالقرب من المحمرة في إقليم عربستان شمال الخليج، وعلى أثره تأسست شركة الزيت الإنجليزية الفارسية (الإيرانية فيما بعد) التي تولت شؤون البترول في إيران[٢]، حيث توالت الاكتشافات البترولية الهائلة.

أما اكتشاف البترول في المملكة العربية السعودية فقد بدأ في أراضيها مبكراً هي الأخرى، حيث كانت المملكة من أولى الدول الخليجية التي بادرت بالبحث عن البترول حين منحت أول امتياز للتنقيب في منطقة الأحساء بشرق الجزيرة العربية للنيوزلندي فرانك هولمز "Frank Holmes" عام ١٩٢٣م[٣].

ولما كانت البوادر الأولى للبحث عن البترول في هذه المنطقة غير مشجعة فقد تم التوقف عن التنقيب في هذه الفترة[٤] التي شهدت انشغال الملك عبدالعزيز آل سعود بأمور تأسيس الدولة، إلى أن استطاعت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا "Standard Oil Of California" في أول وجود للشركات الأمريكية في الخليج الحصول على امتياز التنقيب في البحرين عام ١٩٢٨م، ونظراً للمعارضة البريطانية غيرت اسمها إلى شركة نفط البحرين

---

(1) Longrigg, S.: Oil In The Middle East, Its Discovery And Development, "Oxford University Press", London, 1959, P. 17 .

(٢) أنطوان تسيشكا: المرجع السابق، ص ١٩.

(3) Philby, J.:Arabian Jubille. "Robert Hale Ltd", London, 1952, P. 59.

(٤) أمل إبراهيم الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، دراسة في العلاقات السعودية الإيرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج ١٩٦٤ - ١٩٧٥م، دار التأليف، القاهرة ١٩٨٩م، ص ٢٨.

(بابكو) "BAPCO" ونجحت في اكتشاف أول حقل للبترول في شرق الجزيرة العربية في منطقة عوالي في مايو عام ١٩٣٢م، ليجعل من البحرين أول إمارة عربية يكتشف فيها البترول[١]، وهو ما شجع الملك عبدالعزيز لتجديد محاولات البحث عن البترول في أراضيه مرة أخرى.

ولقد بدأت المباحثات السعودية مع الشركات الأجنبية للبحث عن البترول في الأراضي السعودية، حيث جرت المحاولات مع الشركات البريطانية في أول الأمر وذلك في أثناء زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي إلى لندن في يونيو عام ١٩٣٢م، ولكنه لم يجد لدى المسؤولين البريطانيين والشركات البريطانية الاستعداد للعمل في البحث عن البترول في بلاده في تلك الفترة[٢]، فبدأت الاتصالات السعودية مع الشركات الأخرى، حيث تلقى الملك عبدالعزيز عرضاً من شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية، وجاء معه عرض من شركة نفط العراق[٣]. وعادت الشركات البريطانية مرة أخرى لتحاول الاتصال بالملك عبدالعزيز للحصول على امتياز التنقيب عن البترول في الأحساء[٤]، ولكن الملك فضل الاتفاق مع الشركات الأمريكية.

---

(١) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ـ عين للبحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٢) خير الدين الزركلي: شبة الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، ج ١، دار العلم للملايين، بيروت. ١٩٧٠م، ص ٦٩٢.

(3) Longrigg, S.:Op. Cit, PP. 25?.?29 .

(4) F.O. 371/16870, British Legation, Jeddah. To Warner, London Mar. 15, 1933 .

ولهذا وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية في ٢ مايو ١٩٣٣م[١]، والتي انضمت إليها شركة تكساس "TEXAS"وأعلن تأسيس شركة النفط العربية الأمريكية أرامكو "ARAMCO"[٢] لتبدأ العمل في البحث عن البترول في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية في واحد من أكبر الامتيازات النفطية في العالم[٣].

وبعد ثلاث سنوات من التنقيب ظهرت أولى بشائر إنتاج البترول في المنطقة الشرقية للأراضي السعودية بالقرب من الدمام عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م[٤]. وفي ربيع الأول ١٣٥٨هـ /الأول من مايو ١٩٣٩م افتتح الملك عبدالعزيز آل سعود أول خط أنابيب لنقل البترول السعودي إلى العالم[٥]، ليبدأ رحلة تصديره التي جعلت المملكة العربية السعودية من أهم دول العالم.

ومع سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م توقفت عمليات تصدير البترول من البلدين المملكة العربية السعودية وإيران وباقي دول الخليج العربي الأخرى التي ظهر فيها البترول كالبحرين وقطر والكويت التي بدأت الامتيازات فيها شركة نفط الكويت في ديسمبر عام ١٩٣٤م[٦].

---

(1) Hamilton, Ch.: America And Oil In The Middle Esat, Los Angelos, 1962 , P. 148 .

(٢) للمزيد عن هذا الموضوع انظر:

. Irvine, A.: ARAMCO, The U. S. And Saudi Arabia, A Study Of The Dynamics Of Foreign Oil Policy 1933 . 1950, Princeton, New Jersay, 1981.

(٣) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية، في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، دار سيناء للنشر، القاهرة ١٩٩١م، ص ١٦.

(4) The New Caxton Encyclopedia, ?The Caxton Publishing Company , Vol. "16", London 1972, P. 5204 .

(5) De Goury, G.: Faisal, King Of Saudi Arabia, London, 1966, P. 67 .

(٦) بدر الدين عباس الخصوصي "دكتور": دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي ١٩١٣ ـ ١٩٦١م، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٨م، ص ٣٢٣.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية استأنفت الشركات صاحبة الامتيازات البترولية عملها على نطاق واسع في منطقة الخليج، واستأثرت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها ببترول المملكة العربية السعودية، بينما استمرت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية في إيران. وبدأت الاكتشافات البترولية تزداد، والإنتاج تقبل عليه الدول الصناعية بعد الحرب. ووضح لدى الدول المنتجة مدى العائد الكبير الذي تستفيد منه الشركات الأجنبية، فأخذت هذه الدول تتطلع إلى مراجعة عقود الامتيازات حتى تتناسب مع المتغيرات الجديدة التي اتضحت عند مزيد من الطلب على البترول بعد الحرب.

وكانت البداية في المملكة العربية السعودية حيث لعبت علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في تحقيق السياسة السعودية، اتضح ذلك حينما بدأت المفاوضات بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو، حيث تقدمت الحكومة بطلب إلى الشركة لتعديل اتفاق الامتياز بما يحقق مناصفة أرباح البترول، وبدأت الشركة مترددة في قبول مبدأ المشاركة في الأرباح الذي تقدمت به الحكومة السعودية[1]، ولكن أمام ضغط الملك عبدالعزيز آل سعود على الولايات المتحدة الذي رأى ضرورة استفادة بلاده من مناصفة الأرباح مع الشركات، وحرصاً من الحكومة الأمريكية على علاقات المودة مع المملكة العربية السعودية ضغطت على الشركة حتى وافقت على قبول مبدأ مناصفة الأرباح مع الحكومة السعودية عقب مفاوضات طويلة، وأصدرت

(1) American Foreign Policy, Current Documents 1950, Vol "Iv" , 800. 6363/1420, Memorandum By The Adviser On Political Relations "Murray" Washington, December 14, 1950 .

المملكة العربية السعودية مرسوماً ملكياً أعلنت فيه بداية تنفيذ العمل بمبدأ مناصفة الأرباح في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠م[١].

وبدأت نتائج هذا الاتفاق في الظهور مباشرة حيث ارتفعت الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية من ٥٦,٧ مليون دولار في عام ١٩٥٠م إلى ١١٠ ملايين دولار عام ١٩٥٢م[٢]، واستطاعت المملكة بذلك أن تكون أولى الدول في منطقة الخليج التي تطبق مبدأ مناصفة أرباح البترول مع الشركات الأجنبية، ويعد نجاح الحكومة السعودية في تطبيق هذا المبدأ أكثر الحصص التي حصلت عليها حتى ذلك الحين أي دولة منتجة للبترول في المنطقة[٣]، فيما يعد خطوة مهمة على طريق بداية سيطرة الدولة على مواردها، لأنه كان بمثابة قفزة لاتفاقيات النفط القديمة، حيث نقلت اتفاقيات البترول من طور الامتيازات الممنوحة لشركات أجنبية إلى مشاركة الدولة في أرباح هذه الامتيازات.

وبدأت دول الخليج الأخرى التي تصدر البترول تحذو حذو المملكة العربية السعودية، فطبقت الكويت مبدأ المناصفة عام ١٩٥١م ثم قطر والبحرين والعراق عام ١٩٥٢م[٤]، وبالتالي استفادت هذه الدول من التجربة السعودية حيث قفز دخلها إلى أرقام كبيرة، منها الكويت مثلاً كان نصيبها ٣ ملايين

---

(١) محمد فؤاد شكري "دكتور" وآخرون: نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دون تاريخ، ص ٤٩٧.

(2) Holden, D.: The House Of Saud, London, 1981, P. 154 .

(٣) بنسون لي جريسون: مرجع سابق، ص ٨٨.

(٤) أمل إبراهيم الزياني: المرجع السابق، ص ٣٠.

دولار عام ١٩٤٩م فوصل إلى حوالي ٦٠ مليون دولار في العام التالي لتوقيع اتفاقية المناصفة مع الشركات العاملة في أراضيها[١].

وهكذا تصدرت المملكة العربية السعودية دول الخليج في تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، وكان نجاح هذه السياسة سبباً في استفادة دول الخليج من العائد المالي الكبير، وفي تشجيع إيران في البحث عن طريق للسيطرة على مواردها البترولية.

ثورة مصدق وتأميم البترول الإيراني عام ١٩٥١م :

كان تحقيق مبدأ مناصفة أرباح البترول من جانب المملكة العربية السعودية ثورة على اتفاقيات البترول السابقة لها، ليس بالنسبة للمملكة العربية السعودية فحسب، بل لكل الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط، وكان أحد الأسباب الأساسية التي تطلعت إليها إيران لتطبيقها على بترولها ولكن بطريقة أخرى، فإذا كانت المملكة العربية السعودية قد عملت على مناصفة أرباح البترول، فإن إيران عملت على تأميم كامل للبترول مما أدى إلى أزمة صناعة البترول الإيراني[٢].

وترجع بداية الأزمة بين الحكومة الإيرانية وشركة البترول الأنجلو إيرانية صاحبة الامتياز البترولي في إيران حين طلبت لجنة من البرلمان الإيراني برئاسة الدكتور محمد مصدق الذي كان يشغل بعض المناصب الوزارية في

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١م، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٤٢١.

(٢) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال، ط ٣، المطابع الأهلية اللبنانية، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٣٣٩.

حكومة الشاه السابق، ويرأس الجبهة الوطنية في البرلمان التي تشكلت في البداية لمواجهة تجاوزات الشاه محمد رضا بهلوي وحاشيته، ومعارضة الوجود البريطاني، وضمت الوطنيين والعلماء والتقدميين والمثقفين ودعاة الإصلاح في البلاد[١].

حيث طالبت هذه اللجنة في البداية برفع نصيب إيران من أرباح البترول، ولكنها ما لبثت أن أطلقت دعوة تأميم صناعة البترول في إيران[٢]، وهي الدعوة التي لاقت تأييداً شعبياً كبيراً، حيث كان الشعب الإيراني يعاني من الأزمات الداخلية التي ألمت به خلال سنوات الحرب العالمية الثانية خاصة في النواحي الاقتصادية.

وعقب قرار الملك عبدالعزيز آل سعود الذي أعلنه في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٥٠م عن توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح بين المملكة العربية السعودية والشركات البترولية العاملة في أراضيها[٣]، قررت الحكومة الإيرانية أن تحذو حذو المملكة العربية السعودية، وبدأت في فبراير ١٩٥١م مفاوضاتها مع الشركة (الأنجلو إيرانية للبترول) من أجل تعديل شروط امتياز البترول الإيراني[٤]، ولكن يبدو أن هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء بسبب تمسك

(١) لبيب عبدالستار، قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر، ٣٢٠٠ ق. م /١٩٨٨م، دار المجاني، بيروت، ١٩٨٩م، ص ١٢١.

(٢) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: الاحتكارات الدولية لسياسة طهران البترولية، مجلة السياسة الدولية، عدد (٢٨)، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٦٣.

(٣) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج في عهد الأسرة البهلوية، ضمن أبحاث العلاقات العربية الإيرانية، منشورات معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٢٩.

(٤) محمود شاكر: إيران، المكتب الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٦١.

الشركة بعدم الموافقة، والذي أدى إلى تصعيد التشدد الإيراني ومزيد من الدعم الشعبي الكبير لمبدأ تأميم البترول[١]، والذي اتضحت صورته في اغتيال رئيس الوزراء الإيراني رازمارا المفاوض للبريطانيين في ٧ مارس ١٩٥١م[٢]، وهو الأمر الذي أدى إلى تنازل خليفته حسين علا عن رئاسة الوزارة[٣]. وفي ذروة الأزمة لم يجد البرلمان الإيراني لتحقيق الطموحات الشعبية سوى محمد مصدق لتعيينه رئيساً للوزراء.

كانت صورة مصدق قد تبلورت لتكون رمزاً للحركة الوطنية في إيران، ولم يكن يرغب في تولي الوزارة لولا هذه العوامل والظروف الطارئة التي وضعته في السلطة[٤]، حيث أصدر البرلمان الإيراني في ١٩ أبريل ١٩٥١م قرار تولية محمد مصدق رئاسة الوزارة، فكانت بداية ما يعرف بثورة مصدق، لأنه عقب تشكيل الوزارة أصدر قانون تأمين البترول الإيراني في ٣٠ أبريل ١٩٥١م، والذي وافق عليه البرلمان، مما دعا الشاه للموافقة عليه هو الآخر في الأول من مايو ١٩٥١م[٥].

---

(1) Louis, W.: The British Empire In The Middle East 1945 . 1951 , Arab Nationalism, The United States And Postwar Imperialism, London 1984, PP. 596 . 603 .

(٢) انظر الملحق رقم (٨):

Memorandum By The Deputy Assistant Secretary Of State: For Near Eastern, South Asian, And Affrican Affairs (Berry) To The Secertary Of State, Washington, March 14. 1951. On "The Iranian Situation".

(٣) لبيب عبدالستار: المرجع السابق، ص ١٢٢.

(4) Katouzian, H: Musaddiq And The Struggle For Power In Iran, New York, 1990, PP. 266 . 267 .

(٥) محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٨٥.

في أعقاب صدور قانون التأميم بدأت المواجهة بين حكومة مصدق وشركة (البترول الأنجلو إيرانية)، وبدا أن مصدق متحد للإنجليز والشاه معاً، مما جعل كلا الفريقين يسير في اتجاه مضاد للآخر، حيث لم تلبث الحكومة البريطانية أن ردت على قانون التأميم بحصار الموانئ الإيرانية ومنع الدول والشركات الأجنبية من شراء البترول الإيراني(١)، وأعلن مصدق للرد على ذلك عن تأسيس شركة وطنية للبترول، وأن دخل البترول من أول مارس ١٩٥١م حق للشعب الإيراني(٢).

وقامت بريطانيا برفع دعوى ضد إيران في محكمة العدل الدولية بلاهاي في ٢٦ مايو ١٩٥١م، وأصدرت حكمها في ٥ يوليو بعودة الشركة الإنجليزية لإنتاج البترول، وفي سبتمبر ١٩٥١م عرض النزاع على الأمم المتحدة أيضاً، واستمر الضغط البريطاني على إيران إلى أن وصل الأمر إلى قطع العلاقات بين الدولتين عام ١٩٥٢م(٣).

أدت السياسة البريطانية ضد إيران خاصة مع إحكام السفن البريطانية لحصار الموانئ إلى إنهيار سوق البترول في إيران(٤)، وبالتالي تدهور الوضع الاقتصادي الداخلي بسرعة أواخر عام ١٩٥٢م، وقد جاء في تقرير أمريكي أنه إذا استمرت هذه الحالة قد يفقد العالم الحر إيران مما يهدد الأمن القومي الأمريكي(٥).

---

(١) حسن محمد جوهر: إيران، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٦٤.

(2) Ramazani, R.: The Persion Gulf, Iran's Role, "University Of Verginia Press", 1972, P. 107.

(٣) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، ص ١٣٢ ـ ١٣٤.

(4) Farnie, D.: East & West Of Suez, "Oxford University Press", London 1968, P. 674 .

(5) Foreign Relations Of The United States: 1952.1954, Vol "10", PP. 529. 534.

ولما كانت الولايات المتحدة لم تعلن معارضتها للتأميم خشية على نفوذها السياسي في إيران أو سقوطها تحت التأثير السوفييتي[١]، فإنها رأت ـ والحالة الداخلية على هذا التدهور ـ أن تتدخل لإجراء مفاوضات سلمية بين إيران وبريطانيا في أواخر عام ١٩٥٢م، انتهت إلى الاقتراب من التسوية في يناير عام ١٩٥٣م، إلا أن مصدق كان يغير مطالبه باستمرار كلما اقترب الحل[٢]، ولذلك قررت الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٥٣م قطع المحادثات وترك مصدق يعالج الموقف وحده[٣].

ولقد جاء رد مصدق مختلفاً هذه المرة، فقد قام على أثر قطع المباحثات بشن حملة ضد الشاه والأسرة المالكة والنظام[٤].

وترتب على ذلك نشوب خلاف كبير بين الشاه ومصدق وأنصار كل منهما، لم يحسمه إلا إقناع الزعيم البريطاني العائد تشرشل للولايات المتحدة بضرورة تأييد الموقف البريطاني لإنهاء الأزمة مع إيران. ولما كانت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة أيزنهاور قد اقتنعت بخطر مصدق على المصالح الأمريكية بعد المحاولات السابقة[٥]، فقد وجدتها فرصة لتعزيز مصالحها في الخليج، خاصة أنها كانت تخشى حدوث انهيار داخلي في إيران في صيف عام ١٩٥٣م

(1) Foreign Relations Of The United States: 1951: Vol "10", PP. 25 . 26.

(2) Nitze, P.: From Hiroshima To Glsanost, At The Center Of Decision, "Grove Weidenfeld" New York 1989, P. 135 .

(3) Foreign Relations Of The United States: 1952 1954, Vol "10" PP. 654 . 662 .

(4) Foreign Relations Of The United States: 1952 . 1954: Vol "10" PP. 685 . 688 .

(5) Brands, H.: Inside The Cold War, Loy Henderson And The Rise Of The American Impire, 1918 . 1961, Oxford 1991, P. 264 .

مما قد يجعل منها منطقة كوارث كما قال الرئيس الأمريكي أيزنهاور لرئيس الوزراء البريطاني تشرشل[١]، لأنه في هذه الفترة تضاءلت شعبية مصدق بسبب التدهور الاقتصادي وعدم تحقيقه لوعوده السابقة، بالإضافة إلى قيامه بتطبيق إجراءات صارمة على البلاد، فظهر للإدارة الأمريكية أن تدبير انقلاب داخلي في إيران هو الطريق الأيسر للتخلص من هذه المشكلات بعيداً عن مخاطر التدخل العسكري[٢].

كان الإعداد لنهاية الأزمة الإيرانية التي أوجدها مصدق قد بدأ منذ منتصف عام ١٩٥٣م، حين قامت المخابرات الأمريكية مع نهاية الصيف بالاتفاق مع الشاه على مغادرة البلاد بحجة القيام بزيارة إلى روما على أن يكلف الجنرال زاهدي بإدارة البلاد، وفي الموعد المحدد ١٥ أغسطس ١٩٥٣م غادر الشاه إيران بطريق بغداد، وقام الجنرال زاهدي حسب خطة المخابرات الأمريكية في ١٨ أغسطس بالإطاحة بمصدق والقضاء على ثورته، ثم عاد الشاه إلى طهران[٣].

وهكذا لعبت الولايات المتحدة الدور الرئيس في القضاء على حركة مصدق واستعادة الشاه لسلطته، وبدأت الحكومة الإيرانية برئاسة الجنرال زاهدي في تسوية الأزمة التي أوجدها مصدق، فأعاد العلاقات مع بريطانيا

---

(1) Boyle, P.: The Churchill . Eisenhower Correspondence 1953 . 1955, "Chapel Hill", London 1990, P. 52 .

(2) New York Times: August 21, 1953 .

(٣) انظر الملحق رقم (٩):

Telegram: From The Ambassador In Iran "Henderson" To The Department Of State, Tehran, August 21, 1953 .

وبدأ في حل مسألة الاحتكارات البترولية[1] عن طريق الوساطة الأمريكية بين بريطانيا وإيران في أوائل عام ١٩٥٤م.

وأسفرت المفاوضات الثلاثية بين الولايات المتحدة وإيران وبريطانيا عن توقيع اتفاق في أغسطس ١٩٥٤م بين الحكومة الإيرانية ومجموعة من الشركات البترولية الأجنبية تمثل دولاً عدة أطلق عليها اسم مجموعة (الكنسورتيوم) وتتكون من ثماني شركات، خمس منها أمريكية وثلاث لكل من بريطانيا وفرنسا وهولندا، مما يؤكد أن المصالح الأمريكية قد استطاعت الوصول إلى الميدان الاقتصادي الإيراني عبر بريطانيا، كما سبق أن جاءت إليها سياسياً عبر الاتحاد السوفييتي لتحكم قبضتها على إيران[2].

وبهذا الاتفاق انتهت أزمة تأميم البترول الإيراني التي قادها الدكتور محمد مصدق بداية من إبريل ١٩٥١م وحتى أغسطس ١٩٥٣م، وهي الفترة التي تمثل حدثاً مهماً في تاريخ إيران والمنطقة، حيث عانت منها إيران كثيراً وانتهت بفشل مصدق في تحقيق هدفه الذي كان يرمي إلى السيطرة الإيرانية الكاملة على البترول.

ولعل فشل مصدق يرجع إلى اعتقاده بأنه يستطيع فرض ما يريد على بريطانيا، معتمداً على أنه جاء باختيار البرلمان بعد فترة صراع طويلة بين القوى الإيرانية والاستعمار البريطاني، ونسي أن بريطانيا لم تكن لتسلم له بنفوذها في إيران، وأن مصدق لم يستغل التأييد الأمريكي له في البداية، وأخذ يساوم الأمريكان معتمداً على حزب (توده) الشيوعي وهو الأمر الذي

(١) محمود شاكر: المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: المرجع السابق، ص ١٤٠.

أفزع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة حين أراد مصدق تغيير النظام السياسي وهو ما لم تكن توافق عليه الولايات المتحدة خشية انتقاله إلى دول الخليج(١).

وبالتالي انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة وقامت بالقضاء على حركة مصدق وإنهاء الأزمة لصالحها، حيث أصبحت صاحبة النفوذ القوي في إيران، في الوقت الذي تطورت فيه علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، حيث وقعت معها اتفاقية للدفاع في ١٨ يونيو ١٩٥١م، تبدو رد فعل للأحداث الإيرانية، ولكن المملكة استفادت بموجبها من المساعدات الدفاعية الأمريكية لتكون أول دولة عربية تتلقى مثل هذه المساعدة الأمريكية(٢)، وهي امتداد للدعم الأمريكي للمملكة العربية السعودية الذي بلغ ذروته في هذه المرحلة المهمة التي يمر بها الخليج العربي، بدخول المملكة ضمن قانون الأمن المتبادل وذلك عقب لقاء الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور في مارس ١٩٥٣م(٣)، ولعل في هذا استمراراً للعلاقات السعودية الأمريكية المبنية على المصالح المشتركة(٤).

ولقد كان رد الفعل العربي على ثورة مصدق في إيران مؤيداً للثورة في البداية، ويرجع ذلك إلى الرغبة في الوقوف ضد السياسة البريطانية التي

---

(١) محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية، علاقة عبدالناصر بالمخابرات الأمريكية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١١٠ ـ ١١٢.

(٢) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ٨٨.

(٣) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ج١، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٨٢٩، (ملحق الوثائق، الوثيقة رقم ١٦).

(4) Foreign Relations Of The United States, 1950: Vol "V" , Part "1" PP. 1131 . 1146.

يعاني منها العرب، بداية من المملكة العربية السعودية حيث مشكلات حدودها الشرقية مع الإمارات التي تدعمها بريطانيا، إلى مصر ومسألة الجلاء البريطاني عن أراضيها. وساعد على التأييد العربي إعلان حكومة مصدق في يونيو ١٩٥١م أنها لن تعترف بإسرائيل[١]، وكان ذلك داعياً إلى تحسن العلاقات العربية الإيرانية خلال عام ١٩٥١م.

ولقد شهدت أيضاً العلاقات السعودية الإيرانية تطوراً مهماً في تلك الفترة حيث تم إعادة العلاقات بين البلدين، وتبادل السفارات بصفة رسمية في عام ١٩٥١م لأول مرة منذ بدء العلاقات بعد أن كانت متوقفة منذ عام ١٩٤٣م[٢]، فكان ذلك الحدث نقطة رئيسة في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية التي أخذت شكلها الرسمي منذ ذلك العام.

واستمر التحسن قليلاً إذ ما لبثت حكومة مصدق أن أعلنت عن موقفها من إمارة البحرين مما أعاد التوتر إلى العلاقات العربية الإيرانية، وذلك حين أعلنت أن قرار تأميم البترول الإيراني يسري على الشركات العاملة في البحرين[٣]، ولما كانت هذه الشركات أمريكية هي الأخرى فقد تحرج موقف مصدق وعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

---

(١) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٤٤٩.

(٢) أمل إبراهيم الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ١١٥.

(٣) محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ ـ ١٩٧١م، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥م، ص: ٣٣٦.

(4) Ramazani, R.: The Foreign Policy of Iran 1500 . 1955 Adeveloping Nation In World Affairs, Virginia, 1966, P. 272.

وأكد ذلك الموقف من حكومة مصدق تجاه البحرين أن الادعاءات الإيرانية في الخليج ليست مرتبطة بالشاه، ولكنها سياسة جميع الحكومات والأحزاب والهيئات الإيرانية[١].

ومما عمل على زيادة التوتر في العلاقات العربية الإيرانية بصفة عامة والعلاقات السعودية الإيرانية مرة أخرى أيضاً أن حكومة مصدق عدت زيادة إنتاج الشركات البترولية العاملة في المملكة العربية السعودية والكويت سببا في إفشال سياسة التأميم التي قامت بها، وحملت الدولتين تبعة هذا الفشل[٢]، مما انعكس سلباً على علاقاتها بالدولتين، وعادت العلاقات السعودية الإيرانية شبه متوقفة مرة أخرى بقية فترة حكومة مصدق.

وكانت الدول العربية الواقعة في منطقة الخليج تراقب تطورات الموقف في إيران والتطورات البترولية في المنطقة، حتى انتهت التجربة الإيرانية بالفشل مما أدى إلى استفادة الدول المجاورة لها على الخليج، حيث تنبهت إلى ضرورة إسهامها في صناعتها البترولية، وكان الإخفاق الإيراني في تطبيق مبدأ التأميم تعزيزاً لتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح الذي أخذت به المملكة العربية السعودية وحذت حذوها الدول الخليجية الأخرى.

وهكذا كان البترول هو المحرك الرئيس للأحداث التي مرت بإيران، والذي تركت المملكة العربية السعودية أثرها فيها بشكل غير مباشر عندما نجحت في تطبيق مبدأ مناصفة أرباح البترول مع الشركات البترولية العاملة

(١) نورة محمد صقر القاسمي: الوجود الفارسي في الخليج، ١٩٢١ ـ ١٩٧١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية بنات عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٣١٩.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٤٠.

في أراضيها، وأرادت إيران أن تلحق بها وتسيطر على مواردها البترولية عن طريق محاولة مصدق تأميم البترول الإيراني والتي فشل فيها، ولعل ذلك كان حدثا مهماً في تاريخ منطقة الخليج، انطلقت منه العلاقات السعودية الإيرانية وتركت آثارها على بقية دول الخليج العربي، ولتبدأ في مواجهة مرحلة أخرى من مراحل التنافس والصراع حول منطقة الخليج الغنية بالبترول.

الموقف السعودي والإيراني من حلف بغداد عام ١٩٥٥م :

قبل تسوية أزمة البترول في إيران كان الإعداد قد بدأ لقيام حلف حول منطقة البترول، فعلى الرغم من أن فترة حكم مصدق أضعفت النفوذ البريطاني في إيران وحل مكانه النفوذ الأمريكي، إلا أنه لم يكن هناك تنافس أمريكي بريطاني في المنطقة، بل تعاون في إطار المعسكر الغربي في مواجهة المعسكر الشرقي، ومن خلال حرص الولايات المتحدة على تطبيق سياسة الاحتواء لتأمين المناطق الحيوية القريبة من المعسكر الشيوعي، وحيث إنها شعرت بمدى القلق الذي تشعر به الدول القريبة من الاتحاد السوفييتي[١]، فبدأت بتطبيق هذه السياسة على الدول الواقعة جنوب الاتحاد السوفييتي حول منطقة الخليج، وكانت البداية توقيع معاهدة للدفاع المشترك بين تركيا وباكستان في ١٢ إبريل ١٩٥٤م[٢].

وخلال هذا العام ١٩٥٤م بدأت الترتيبات تعد لتوجيه الدعوة للعراق وإيران لتوقيع معاهدات مماثلة، ولما كانت الولايات المتحدة ترتبط بباكستان

(1) Foreign Relations Of The United States: 1952 . 1954, Vol "9", Part "1", PP. 134 . 136 .

(٢) بنسون لي جريسون: المرجع السابق، ص ٩٣.

بمعاهدة دفاعية، فقد عملت على توقيع اتفاق عسكري مماثل مع العراق[١]، وتركت لبريطانيا التحرك بين دول المنطقة لإقامة الأحلاف بينها. ولما كان مركز بريطانيا قويا في العراق فقد بدأت بإجراء الترتيبات لإقامة تحالف في المنطقة يبدأ من بغداد التي كان لديها استعداد قوي بزعامة نوري السعيد رئيس وزرائها لإقامة مثل هذا التحالف، فبادر بعقد اتفاقية للدفاع مع تركيا ووقعها عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي في بغداد يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٥م[٢]، ورأت بريطانيا في سرعة الانضمام إليها تعويضها عن تجديد معاهدة ١٩٣٠م مع العراق، ولهذا انضمت للاتفاقية العراقية التركية في ١٤ أبريل ١٩٥٥م[٣].

وهكذا بدأ حلف بغداد من العراق وتركيا وبريطانيا، وبدأت هذه الدول في الاجتماعات وتشكيل لجان الحلف الذي اتضح أنه يدين بجزء كبير في تكوينه إلى جهود العراق[٤] التي بدأت تدعو دول المنطقة للاشتراك فيه. ولما كانت هناك اتفاقية دفاعية بين تركيا وباكستان فقد أقنعت دول الحلف باكستان بالانضمام إليهم، وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥م أعلنت باكستان الانضمام إلى الحلف[٥].

(1) Campbell, J.: Defence Of The Middle East, Problems Of American Foreign Policy, New York 1960, P. 54 .

(٢) جهاد مجيد محيي الدين: حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، بآداب عين شمس القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٤٩.

(٣) محمد جلال كشك: المرجع السابق، ص ٤١٩.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق بغداد، المحفظة رقم ٩٩ الملف رقم ٢/٨١/٧٥٢ السجل رقم ٢٤، وثيقة تتعلق بقيام حلف بغداد.

(٥) جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٥٥م.

أما انضمام إيران إلى حلف بغداد فقد تأخر بسبب مخلفات ثورة مصدق التي ما زالت تعاني منها، وخوفها من الهجوم العربي عليها[١]. ولكن في صيف ١٩٥٥م طلبت إيران أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية التي بدلا من موافقتها على إعطائها الأسلحة ألمحت إلى إيران بالانضمام إلى الحلف، واقتنع الشاه أنه من مصلحة بلاده الانضمام إلى أي تحالف يتمتع بغطاء دولي يضمن لها حرية الحركة في الخليج[٢]، ووجد في الانضمام إلى الحلف أنه سيجعل إيران تستفيد من الضمانات العسكرية والاقتصادية، ولهذا أعلن في ٣ نوفمبر ١٩٥٥م عن انضمام إيران إلى حلف بغداد[٣]، وصدر في بغداد البيان الرسمي لانضمام إيران إلى الحلف[٤].

وهكذا أصبح حلف بغداد يضم العراق وتركيا وباكستان وإيران مع بريطانيا، وقد اختلفت ردود الفعل على قيام الحلف، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت وراء حلف بغداد إلا أنها لم تنضم إليه صراحة وتركت زعامته لبريطانيا[٥]، أما الاتحاد السوفيتي فقد أعلن الاحتجاج الشديد على قيام حلف بغداد، خاصة بعد اتفاق الولايات المتحدة مع بريطانيا على اقتسام شؤون الدفاع عن الخليج حيث تتولى الأولى الدفاع عن شمال الخليج والثانية الدفاع عن جنوبه [٦].

(١) جهاد محيي الدين: المرجع السابق، ص ١٧٣.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٤١.

(٣) جهاد محيي الدين: المرجع السابق، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٤) الملحق رقم (١٠): ويتضمن نص البيان الرسمي لانضمام إيران إلى حلف بغداد.

(٥) عبدالسلام عبدالعزيز فهمي: المرجع السابق، ص ١٤١.

(٦) لبيب عبدالستار: المرجع السابق، ص ١٢٣.

أما الموقف العربي فقد وقفت كل الدول العربية ضد حلف بغداد، وتزعمت القاهرة والرياض المعارضة الشديدة للحلف، وكان موقف المملكة العربية السعودية من حلف بغداد معارضا صريحا، في وقت كانت تشهد فيه العلاقات السعودية الإيرانية فترة هدوء وتحسن بعد عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى تولي السلطة بعد القضاء على حركة مصدق عام ١٩٥٣م، ولعل هذا التحسن في العلاقات يرجع إلى أن الشاه شعر بحرج موقفه من الأحداث التي وقعت في إيران، مما دفعه إلى محاولة إيجاد روابط وثيقة بالدول المجاورة ليضمن بذلك مواقفها الإيجابية نحوه في المحن التي قد يتعرض لها مستقبلاً[١]، ولهذا شهدت العلاقات السعودية الإيرانية بعض التطور في تلك الفترة التي أعقبت سقوط حكومة مصدق وعودة الشاه إلى السيطرة على الحكم في إيران.

وفي الوقت نفسه كانت المملكة العربية السعودية أول من أحس بنذر العاصفة القادمة، وكانت أول من تحرك على النطاق العربي، وقادت حملة ضد تكوين حلف بغداد أمام الرأي العام العربي[٢]، حيث بدأت الدبلوماسية السعودية مبكراً منذ توقيع الاتفاقية الدفاعية بين باكستان وتركيا في أبريل ١٩٥٤م حين تلقت المملكة العربية السعودية عرضاً من باكستان للانضمام لتحالفها مع تركيا، فبادر الملك سعود بإرسال رسالة إلى الرئيس عبدالناصر في مصر يخبره بما يدور حول المنطقة ويتشاور معه لأخذ التدابير[٣].

(١) أمل الزياني: المرجع السابق، ص ١١٥.

(٢) محمد جلال كشك: المرجع السابق، ص ٤٢٧.

(٣) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ط ١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٣٢٣.

ولما كانت العلاقات السعودية المصرية تعيش فترة من أزهى فتراتها فقد كان التنسيق التام بين البلدين لمواجهة الحلف والوقوف ضده، ولذلك قامت المملكة العربية السعودية ومصر بمحاولات مكثفة مع العراق لعدم انضمامه إلى الحلف متحدياً آمال الأمة العربية، ووجهوا الدعوة لعقد اجتماع لرؤساء الحكومات العربية في القاهرة، وهو الاجتماع الذي عقد في يناير عام ١٩٥٥م، وحضره نوري السعيد رئيس وزراء العراق دون جدوى[١]، لأن نوري السعيد كان يرى أن انضمام العراق إلى الحلف يضمن له القوة العسكرية، ويقوي مركزه في مواجهة الدول العربية الأخرى[٢].

وجاء الإعلان الرسمي لموقف المملكة العربية السعودية على لسان ولي العهد ووزير الخارجية الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الوفد السعودي بالقاهرة حين صرح " بأن بلاده لا تؤمن بسياسة الأحلاف " [٣]، وفي تصريح آخر له قال: " إن الحكومة السعودية لن تقف مع أية حكومة عربية تنضم إلى أي أحلاف أجنبية " [٤]. وفي هذا إشارة إلى عدم تأييد المملكة العربية السعودية لسياسة العراق والأحلاف التي تدور حول المنطقة.

ومع ذلك لم يلتفت العراق إلى النداءات العربية إليه، واستمر في سياسته التي أدت في النهاية إلى انضمامه إلى الحلف، واستمرت البلاد العربية في معاداتها لهذا الحلف.

---

(١) جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢٦، ٣١ يناير، ١٩٥٥م.

(2) New York Times: April 4, 1955.

(٣) جريدة الجمهورية: العدد الصادر بتاريخ ٢٢ يناير، ١٩٥٥م.

(4) De Gaury, G.: Faisal, King Of Saudi Arabia, P.81 .

وفي أعقاب الاتفاق العراقي التركي البريطاني في أبريل عام ١٩٥٥م، ومع مرحلة التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية قام الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بزيارة إيران في أغسطس من العام نفسه، والتقى في طهران الشاه محمد رضا بهلوي في أول زيارة من نوعها[١].

وعلى الرغم من المحاولات السعودية مع إيران لمنع انضمامها للحلف إلا أنه يبدو أن الضغط الأمريكي البريطاني كان أقوى على إيران، في فترة كانت تستعيد فيها العلاقات الإيرانية البريطانية ثقتها، بعكس العلاقات السعودية البريطانية التي وصلت إلى أدنى مستوى شهدته خلال هذا القرن[٢]، بسبب الموقف البريطاني من مشكلة واحة البريمي، تلك المنطقة الواقعة على الحدود بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي وعمان، حيث وقفت بريطانيا ضد المملكة العربية السعودية بجانب أبو ظبي وعمان في كل المفاوضات التي تجرى لحل هذه المشكلة[٣] التي رأت فيها المملكة أنها من قضايا السيادة على الأرض مثل موقف مصر من جلاء بريطانيا عن أراضيها.

ولعل ذلك ما جعل التنسيق يصل إلى غايته في العلاقات السعودية المصرية ضد سياسة بريطانيا في المنطقة ومنها حلف بغداد، وكان موقف فيصل وعبدالناصر خلال اجتماعات القاهرة أكبر تعبير عن وقوف البلدين المملكة العربية السعودية ومصر ضد الحلف وبشدة[٤]، وهو الموقف الذي

---

(١) نورة القاسمي: المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(2) Lenzowski, G.: The Middle East In World Affairs, New York, 1962, P. 563 .

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ١٠٣ الملف رقم ٢/٨١/٧٥٦ السجل ١: وثيقة بخصوص المفاوضات السعودية البريطانية بشأن البريمي.

(٤) محمود رياض: مذكرات البحث عن السلام . الصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨م، ط ٢، دارالمستقبل، القاهرة، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٦م، ص ٢٨.

استمر ووصل بين البلدين إلى محاولات جمع البلاد العربية عن طريق توقيع معاهدات واتفاقيات لربط المصالح العربية بعيداً عن سياسة التحالف، حيث رأس الملك سعود وفد المملكة العربية السعودية، في المؤتمر الذي عقد في فبراير ١٩٥٥م بالقاهرة وحضرته مصر وسوريا والأردن لمناهضة حلف بغداد[١]، وفي الشهر التالي مارس ١٩٥٥م انضمت المملكة إلى اتفاقية الدفاع المشترك المصري السوري[٢]، وفي ١٨ أبريل ١٩٥٥م اشتركت المملكة مع هذه الدول ومجموعة الدول الأفروآسيوية في مؤتمر باندونج الذي عقد لوضع سياسة دول عدم الانحياز ومحاربة الاستعمار وتدعيم السلام العالمي[٣].

وواضح أن هذه التطورات كانت مرتبطة بتطور تشكيل حلف بغداد ودور بريطانيا وتحركها في المنطقة لمحاولة ضم دول أخرى للحلف للرد على الدول المعادية له، وربما كان الموقف السعودي ضد حلف بغداد وراء التحرك البريطاني في واحة البريمي المتنازع عليها، حيث قامت القوات البريطانية في عمان وأبو ظبي بالاعتداء على أراضي الواحة في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥م[٤]، بعد فشل مفاوضات التحكيم بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا نيابة عن أبو ظبي وعمان، والتي قدمت خلالها المملكة مقترحاتها في عرض للتحكيم يدعم حقها التاريخي في ملكية أراضي الواحة[٥]، وقد كان الاعتداء البريطاني سبباً

---

(١) رأفت غنيمي الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، عين للبحوث والدراسات الإنسانية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢١٣.

(٢) صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٥١٥.

(٣) محمد محمود السروجي "دكتور": ثورة يوليو جذورها وأصولها التاريخية، مطبعة المصري، الإسكندرية، ١٩٦٥م، ص ٣١٦ ـ ٣١٨.

(4) Lenczowski, G.: Op . Cit, PP. 550 . 551.

(٥) عرض حكومة المملكة العربية السعودية التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، جزءان، القاهرة، ١٣٧٥هـ /١٩٥٥م.

في ازدياد شدة موقف المملكة العربية السعودية ضد حلف بغداد، مع استمرار التنسيق السعودي الكامل مع مصر والذي وصل إلى عقد معاهدة للدفاع المشترك بين البلدين في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥م[١]، عرفت بميثاق التعاون العسكري لضمان الأمن والسلام ورد العدوان الخارجي عند وقوعه على إحدى الدولتين[٢]، واستمر التنسيق السعودي المصري الذي انضمت إليه سوريا ضد حلف بغداد، وكان لهذا التنسيق أثره في عدم انضمام أي دولة عربية للحلف خاصة الأردن[٣]، بل إنه كان يعمل على ضم أكبر عدد من الدول العربية وربطها باتفاقيات تعلن مناهضة الحلف.

ولعل اجتماع جدة الذي عقده الملك سعود مع الرئيس عبدالناصر ودعوة الإمام أحمد إمام اليمن إلى حضوره وتوقيعهم في ١١ رمضان ١٣٧٥هـ / ٢١ أبريل ١٩٥٦م على ما يعرف بـ (ميثاق أمن جدة) بين الدول الثلاث يعد استكمالاً لمسيرة التحالفات العربية ضد حلف بغداد والسياسة البريطانية[٤].

وهكذا كان للموقف السعودي المناهض للحلف دور خطير في حصر نطاق الحلف دون انتشاره إلى أي من الدول العربية الأخرى، الأمر الذي ساعد على إضعاف المركز السياسي للحكومة العراقية التي كانت تحاول جذب سوريا والأردن إلى جانبها[٥]، وذلك من خلال محاولات نوري السعيد المستمرة لدعوة

(١) وزارة الخارجية المصرية: مجموعة المعاهدات، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ٤٠

(٢) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ٢١٣.

(3) Lipsky, G.: Saudi Arabia, Its People, Its Socity, Its Cultur, London 1959, P. 143.

(٤) رأفت الشيخ: أمن البحر الأحمر بين ميثاق أمن جدة ١٩٥٦م ومؤتمر تعز ١٩٧٧م، بحث نشرته مجلة الدارة التي تصدرها دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، العدد الثاني، ربيع الأول، ١٤٠١هـ/يناير ١٩٨١م، ص ١٥١.

(٥) جهاد محيي الدين: المرجع السابق، ص ٢٠٥.

العديد من الدول العربية للانضمام للحلف[١]. وبعد فشل المحاولة مع سوريا والأردن جرت محاولة لجذب بلدان الخليج العربي، حيث قام نوري السعيد بزيارة الكويت وحاول إغراء الشيخ عبدالله السالم الصباح بالفوائد التي ستعود عليه من انضمام الكويت للحلف[٢]، وهو ما لم يقتنع به أمير الكويت وفشلت المحاولة العراقية ولم تنضم الكويت إلى حلف بغداد[٣].

وجرت محاولات لضم البحرين قام بها رئيس جمهورية تركيا عندما قام بزيارة البحرين مع رئيس وزرائه عدنان مندريس في فبراير ١٩٥٥م[٤]، ثم المحاولة التي قام بها سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني عند زيارته هو الآخر للبحرين في مارس ١٩٥٦م والتي قوبلت بمظاهرات عنيفة من الشعب البحريني[٥]، وبالتالي فشلت محاولة ضم البحرين هي الأخرى.

ولعل رفض الكويت الانضمام للحلف كان لإبعادها عن الأطماع العراقية، وفي رفض البحرين الانضمام للحلف إبعادها عن الأطماع الإيرانية، وبالتالي لم تستفد إيران أو العراق من تحقيق أهدافهما بالانضمام للحلف سوى أن علاقاتهما شهدت أزهى فترات تحسنها منذ تأسيس الحلف عام ١٩٥٥م وحتى

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ جامعة الدول العربية، المحفظة رقم ٥١٩، الملف ٥/١٣١/١٤٠، ج ١، وثيقة بعنوان الدعاية ضد الدول العربية ومحاولة جرها داخل حلف بغداد.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١م، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م، ص ٨٧.

(3) Marlowe, J.: The Persian Gulf In 20 Th . Century, London, 1962 . P. 201.

(٤) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، ط٢، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦١م، ص ١٦١.

(٥) The Daily Telegraph: Nov . 19, 1959.

عام ١٩٥٨م[١] الذي شهد قيام الثورة التي أطاحت بالملكية في العراق وبحلف بغداد.

وهكذا كان انضمام إيران للحلف بغرض الاستفادة منه لتحقيق أطماعها، بينما كان الموقف السعودي مناهضاً للحلف، فكانت العلاقات السعودية الإيرانية مستمرة خلال فترة التناقض في الموقف من حلف بغداد، ولعل الأثر السعودي كان واضحاً على دول الخليج العربي الأخرى في أنها لم تنضم إلى حلف بغداد، كما كانت رغبة إيران والعراق ومعهم بريطانيا التي بانضمامها خفت من حدة مواقفها ضد الأطماع الإيرانية في الخليج، والتي كانت تضعها وجهاً لوجه أمام إيران[٢]، وهو ما يبدو قد شجع إيران على تجديد ادعاءاتها في البحرين خلال سنوات ازدهار حلف بغداد.

الموقف السعودي من محاولة إيران ضم البحرين عام ١٩٥٧م :

تعد البحرين إحدى دول الخليج العربي، جزيرة تقع في منتصف الخليج تقريباً بين الشمال والجنوب، مما جعلها مركزاً مهماً للمواصلات بين الخليج والعالم الخارجي، وهي تبعد عن ساحل المملكة العربية السعودية ١٢ ميلاً تقريباً، وتبعد عن الساحل الإيراني ١٨٠ ميلاً تقريباً[٣]. وقد عمل اكتشاف

(١) يونان لبيب رزق "دكتور": العلاقات الإيرانية بمصر والعراق على عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥ ـ ١٩٧٩م، ضمن أبحاث العلاقات العربية الإيرانية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١١٣.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٣٣١.

(٣) سعيد خليل هاشم: تاريخ البحرين من الحماية إلى الاستقلال ١٨٦١ ـ ١٩٧١م رسالة ماجستير، غير منشورة، بكلية آداب القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٢.

البترول فيها عام ١٩٣٢م على زيادة أهميتها الإستراتيجية وبالتالي زادت فيها المطامع الإيرانية، مما جعل البحرين تترك أثرها الواضح والكبير في العلاقات السعودية الإيرانية لموقف المملكة العربية السعودية ضد هذه الأطماع الإيرانية، وكانت إيران لا تترك فرصة إلا وجددت ادعاءاتها في البحرين وترد عليها المملكة العربية السعودية، فمنذ اتفاقية جدة بين السعودية وبريطانيا عام ١٩٢٧م حتى حكومة مصدق التي جددت الادعاءات الإيرانية في البحرين، بل أكدت أنها ليست مرتبطة بشخص الشاه إنما هي سياسة إيرانية تقليدية[١]، والبحرين تمثل عائقاً أمام استمرار التحسن في العلاقات السعودية الإيرانية. ولعل ادعاء حكومة مصدق الأخير جعل جامعة الدول العربية هي الأخرى تناقش مسألة البحرين والادعاءات الإيرانية فيها لأول مرة. ففي مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٥٤م أصدر مجلس الجامعة قراراً يؤكد على أن البحرين بلد عربي وغير خاضع لسيادة إيران ولا تربطه بها أي علاقات تبعية[٢].

ولما كانت إيران قد انضمت إلى حلف بغداد فقد وجدتها فرصة سانحة لتحقيق أطماعها في البحرين، مستغلة وجود بريطانيا ضمن أعضاء الحلف، فحاولت تشجيع البحرين على الانضمام إلى الحلف، ولكن محاولاتها فشلت كما رأينا. ونبهت البحرين إلى خطورة المحاولات الإيرانية، وبذلك أرادت حكومتها اتخاذ الإجراءات التي تؤكد سيادتها على أراضيها، فأصدرت حكومة

---

(١) نورة القاسمي: المرجع السابق، ص ٣١٩.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم ٧، الملف رقم ٥/١٠٣٧/٤٤٨ ج ٢: وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٧م.

البحرين عام ١٩٥٥م تعديلاً لقانون الجنسية الذي أصدرته عام ١٩٣٧م[١]، فأدخلت شروطاً جديدة لاكتساب الجنسية البحرينية منها: الإقامة لمدة عشرة أعوام متتالية في البحرين، وأن يكون للشخص ملكيات غير منقولة بالبحرين، ومتحدثاً باللغة العربية. وكالعادة احتجت إيران على القانون ورأت أنه يمس وضع الإيرانيين في البحرين[٢]، وأخذت تجدد مطالبها بالبحرين، وتعدها جزءاً من الأراضي الإيرانية رغم استمرار الوجود البريطاني في البحرين[٣].

عقب ذلك بدأت إيران تخطط لضم البحرين، ولما كانت تدرك أن المعارضة لها ستأتي من بريطانيا صاحبة النفوذ فيها، ومن الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، فقد بدأت محاولاتها تجاه بريطانيا والمملكة العربية السعودية.

أما بريطانيا فكان انضمام إيران إلى جانبها في حلف بغداد عاملاً مخففاً للمواجهة بين الدولتين على الرغم من تمسك بريطانيا باحتفاظها بالسيادة على البحرين[٤]، واتجهت إيران إلى المملكة العربية السعودية في محاولة لاحتواء الموقف السعودي لتحقيق أهدافها في الخليج، ولعل الشاه كان يدرك ذلك من وراء تقاربه مع المملكة لكونها نظاماً ملكياً مشابهاً له ومؤثراً في دول الخليج[٥].

---

(1) I.O.R.:L\P&S/12/3795, Governement Of Bahrain, Notice, May 8,1937.

(٢) جمال زكريا قاسم: العلاقات الإيرانية بالسعودية ودول الخليج في عهد الأسرة البهلوية، ص ١٤٢.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق طهران، المحفظة رقم ٧٤٢، الملف رقم ١/٧/٢٠٦ جـ ١٦، بتاريخ ١٤ مارس، ١٩٥٦م.

(٤) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٥) أمل الزياني: البحرين من ١٧٨٣ - ١٩٧٣م، دراسة في محيط العلاقات الدولية وتطور الأحداث في منطقة الخليج، بيروت ١٩٧٣م، ص ١١٩.

ومن أجل إنجاح المحاولة الإيرانية توجه الشاه محمد رضا بهلوي إلى زيارة المملكة العربية السعودية في مارس عام ١٩٥٧م[١]، حيث التقى الملك سعود وكبار المسؤولين السعوديين. وحاول الشاه إقناعهم بفكرة إنشاء " حزب " ذي صفة إسلامية بين إيران والمملكة العربية السعودية على غرار حلف بغداد الذي رفضت المملكة الدخول فيه، ولم يتحقق للشاه ما أراد فقد رفضت المملكة العربية السعودية هذه الفكرة وفشلت محادثاته مع الملك سعود[٢].

وجددت المملكة وقوفها ضد الأطماع الإيرانية في البحرين والخليج، مما أدى إلى إعادة التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية بعد فترة التحسن التي شهدتها أعقاب ثورة مصدق، ولكن التوتر هذه المرة أخذ يتصاعد خاصة بعد إقدام إيران على تصعيد ادعاءاتها في البحرين التي وصلت ذروتها في تلك المرحلة، حيث إنه في اجتماع لمجلس وزراء إيران وبحضور الشاه في ١٢ نوفمبر ١٩٥٧م وافق على قرار يقضي بضم البحرين وجعلها المقاطعة الرابعة عشرة من المقاطعات الإيرانية[٣]، وتنفيذاً لهذا القرار بدأت إيران تضع البحرين ضمن الخرائط الرسمية للدولة، وأخذت صحفها تشن هجوماً على حكومة البحرين والوجود البريطاني بها، وطالبت بتمثيل نيابي وحاكم إيراني للبحرين[٤].

---

(١) نورة القاسمي: المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق الجامعة العربية، المحفظة رقم ٣٣٤، وثيقة بعنوان: محاولات إيران تجاه السعودية والبحرين بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٧م.

(٣) محمد السعيد عبدالمؤمن "دكتور": إيران والبحرين، بحث ضمن أبحاث الملف الإيراني، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ١٩١، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ٥١.

(٤) إبراهيم خلف العبيدي: الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ ـ ١٩٧١م، مطبعة الأندلس، بغداد، ١٩٧٦م، ص ٢٣٤.

وكان أول رد عربي على تصرفات إيران صادراً من المملكة العربية السعودية حيث احتجت على إيران ونفت الادعاءات الإيرانية في البحرين، وأصدرت الحكومة السعودية بياناً أكدت فيه أن البحرين امتداد للجزيرة العربية وجزء متكامل منها، وأن شعب البحرين يرتبط بشعوب الأمة العربية(١).

وتصاعدت الحملة بين إيران والمملكة العربية السعودية، فقد قامت إيران بالرد على البيان السعودي، ونددت بموقف المملكة وشككت فيه بحملة مغرضة هدفها الإيقاع بين المملكة العربية السعودية والبحرين، حيث ذكرت أن الحكومة السعودية ترى البحرين تابعة لها، مما جعل المملكة العربية السعودية تصدر بياناً آخر أكدت فيه أن البحرين بلد عربي مستقل تحت حكم آل خليفة ولهم حق تقرير مصيرهم بمعرفتهم(٢)، وهو الموقف الذي سبق للمملكة أن اتخذته مرات عديدة تجاه الادعاءات الإيرانية في البحرين.

واتخذت المملكة رداً عملياً آخر على ادعاءات إيران في البحرين، حيث بدأت مفاوضات مباشرة مع حكومة البحرين لتحديد الحدود البحرية معها على أساس كونها دولة غير تابعة لأحد، مما دعم موقف البحرين ووجه ضربة للادعاءات الإيرانية فيها، ومن ناحية أخرى كان تحديد الحدود عاملاً مساعداً للشركات البترولية العاملة في البلدين(٣).

---

(١) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ١٠٢، الملف رقم ٣/٨١/٧٥٦/جـ ٢: عن موقف السعودية من أزمة البحرين، وثيقة بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٨م.

(٢) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ٤، الملف ٥/١٠٣٧/٣٦٣: وثيقة بعنوان الرد على الادعاءات الإيرانية حول البحرين بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٦م.

(3) Sampson, A.: The Seven Sisters, The Great Oil Companies and The World Today, London, 1973 . P. 188.

وترجع بداية تسوية مسألة الحدود بين المملكة العربية السعودية والبحرين إلى عام ١٩٥١م[١]، وذلك خلال مرحلة الإعداد لعقد مؤتمر الدمام الذي ضم إلى جانب المملكة حكام إمارات الخليج وبريطانيا من أجل تسوية مشكلات الحدود عام ١٩٥٢م، وهي المرحلة التي توصلت خلالها المملكة مع البحرين عام ١٩٥٤م إلى تقسيم الجزر الواقعة بينهما[٢].

أما هذه المرة فإن المملكة العربية السعودية والبحرين أرادتا تحديد الجرف القاري بينهما في مياه الخليج العربي، وتوقيع اتفاقية عامة بين البلدين تنهي مشكلة الحدود، وذلك في أثناء زيارة الشيخ سلمان آل خليفة أمير البحرين إلى الرياض ولقائه الملك سعود حيث تم التوقيع بينهما على الاتفاقية في ٢٤ فبراير ١٩٥٨م[٣]، وهي الاتفاقية التي وضعت البحرين في مصاف الدرجة الأولى بالنسبة لعلاقتها مع المملكة العربية السعودية[٤]، وتعد هذه أول اتفاقية من نوعها بين بلدان الخليج العربي.

وقد ساعد على إتمام هذه الاتفاقية علاقات الجوار وصلة القربى التي تربط بين الأسرتين الحاكمتين آل سعود وآل خليفة، والانتماء القومي الشعبي الواحد الذي يحتم توثيق الترابط بين البلدين[٥].

---

(1) F.O.371/1016, From Mr. Pelly To Shaikh Salman, September 17, 1951.

(2) Albaharna, H.: The Legal Status Of The Arabian Gulf States "Universety Of Manchester Press". 1968 . P. 278.

(٣) انظر الملحق رقم (١١): نص الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

(4) Belgrave, J.: Welcome To Bahrin, Manama, 1973, PP. 135 . 136.

(٥) سعيد خليل هاشم: المرجع السابق، ص ٢٩٠.

وكان الرد الإيراني سريعاً على الاتفاقية السعودية مع البحرين وكالعادة عند أي اتفاقية تمس البحرين، ولكن هذه المرة كان عنيفاً حيث أعلنت إيران احتجاجها الشديد على الاتفاقية، وأصدرت بياناً تعد فيه البحرين ولاية إيرانية تابعة لها(١)، وصرح وزير خارجية إيران في المجلس النيابي الإيراني أن حكومته ترفض الاتفاقية وتراها تعدياً على حقوقها الإقليمية في البحرين، وهو ما رفضته تماماً المملكة العربية السعودية وأعادت تأكيدها بأن البحرين ترتبط بالأمة العربية(٢).

وبلغت العلاقات السعودية الإيرانية ذروة التوتر في تلك الفترة حول البحرين، وبدأت الدول العربية الأخرى تتعامل بحذر مع إيران، وأعلنت جامعة الدول العربية تأييدها ومساندتها للاتفاقية السعودية مع البحرين(٣)، وأرسلت الجامعة العربية بمذكرة لإيران بخصوص موضوع البحرين في مارس ١٩٥٨م(٤).

أما عن الموقف البريطاني فعلى الرغم من عضوية بريطانيا مع إيران في حلف بغداد إلا أنها أعلنت أن البحرين من وجهة النظر البريطانية غير تابعة لإيران، وهي إمارة تحت الحماية البريطانية(٥).

---

(١) دار الوثائق: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية، المحفظة رقم ١٠٢، الملف رقم ٣/٨١/٧٥٦، جـ ٢، وثيقة بخصوص اعتراض إيران على الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٣) سعيد خليل هاشم: المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٤) جامعة الدول العربية: تقرير الأمين العام المقدم لمجلس الجامعة في دورة انعقاده العادي في ٢٩ مارس ١٩٥٨م، ويتضمن موقف إيران من البحرين.

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق طهران، المحفظة رقم ٧، الملف رقم ٢٥/١٠٣٧/٤٤١، وثيقة عن الموقف البريطاني من البحرين.

ولعل المتغيرات التي حدثت في المنطقة عام ١٩٥٨م ومن بينها قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وقيادة مصر لإحياء القومية العربية، والموقف العربي المساند للموقف السعودي، والثورة على الملكية في العراق، كل ذلك عمل على توقف الادعاءات الإيرانية في البحرين في تلك الفترة. وبدأ الشاه يعبر عن قلقه لمواجهة تيار القومية العربية خاصة بعد انفصال العراق عن الحلف، وتطلع إلى مزيد من الدعم العسكري الأمريكي لبلاده لمواجهة هذا التيار، فعقد مع الولايات المتحدة اتفاقية للدفاع المشترك، في الوقت الذي دعمت فيه المملكة العربية السعودية اتفاقاتها العسكرية أيضاً مع الولايات المتحدة، بجانب سعي الأمير فيصل لتحسين العلاقات السعودية مع مصر لاستمرار التعاون فيما بينهما(١).

ويبدو أن أواخر الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي شهدت اتجاه كل من المملكة العربية السعودية وإيران إلى تدعيم النواحي العسكرية مع الولايات المتحدة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة عام ١٩٥٨م خاصة الثورة العراقية التي قضت على حلف بغداد الذي كانت تحتمي فيه إيران، مما جعلها تتجه أكثر نحو الولايات المتحدة.

وظلت العلاقات السعودية الإيرانية تعاني من آثار التوتر الذي أحاط بها خلال أزمة البحرين التي أكدت أن أثر دول الخليج واضح على مسار هذه العلاقات، ولم تشهد تطوراً إلا مع بداية تعاون الدول الخليجية مجتمعة بما فيها إيران والعراق لمواجهة الشركات البترولية والحرب معها حول أسعار البترول في نهاية الخمسينيات.

(١) منى سحيم حمد آل ثاني: السياسة الأمريكية في منطقة الخليج ١٩٤٥ ـ ١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦م، ص ٢٠٥.

الموقف السعودي والإيراني من إنشاء منظمة الأوبك عام ١٩٦٠م :

منذ مطلع الخمسينيات من القرن الميلادي والبترول يمثل محور الصراع حول الخليج العربي عالمياً، وبين الدول المنتجة والشركات الأجنبية صاحبة الامتياز فيها إقليمياً. ولما كانت الدول الأجنبية ترعى هذه الشركات فقد وقفت خلفها تحسباً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وقد بدأ الصراع بين الدول المنتجة والشركات منذ تطبيق مبدأ مناصفة أرباح البترول الذي بدأت به المملكة العربية السعودية، والتي حذت حذوها الدول العربية الخليجية ومنها الكويت وقطر والبحرين والعراق. أما إيران فلم تأخذ بالمناصفة في البداية، بل أخذت بالتأميم الكامل عن طريق سياسة مصدق، والذي فشل في الوصول إلى تحقيق هدفه بسبب موقف بريطانيا والولايات المتحدة، وهنا يتضح الفرق بين التجربتين السعودية والإيرانية، حيث نجحت التجربة السعودية وفشلت التجربة الإيرانية، وأدت إلى سيطرة مجموعة من الشركات العالمية على بترولها. وكان نجاح التجربة السعودية داعياً لمواصلتها البحث عن الأفضل حتى جاء قرب نهاية الخمسينيات حين خرجت عن مبدأ المناصفة إلى ما هو أكبر منها، وذلك عندما نجحت المملكة العربية السعودية في توقيع اتفاقية بترولية مع شركة يابانية عام ١٩٥٧م حصلت بمقتضاها على نسبة ٥٦٪ من الأرباح[١]. وكان ضمن نصوص الاتفاقية التي شاركت فيها الكويت للبحث عن البترول في المنطقة المحايدة بينهما استعداد الشركة اليابانية التي حملت اسم " شركة البترول العربية اليابانية " إعادة النظر في نصوص الاتفاقية إذا

(١) أنطوان تسيشكا: الصراع على البترول، ص ١١.

حصلت دولة من دول الشرق الأوسط على امتيازات أفضل مما أعطته الشركة للسعودية والكويت[١].

وكان هذا الاتفاق قفزة أخرى أضافتها السياسة البترولية السعودية إلى مجال الاتفاقيات البترولية، بل استطاعت المملكة العربية السعودية مع نهاية الخمسينيات أيضاً أن تشترك بموظفين سعوديين في مجلس إدارة شركة " أرامكو " العاملة في أراضيها، على أساس أن المجلس هو الهيئة التنفيذية العليا التي تقرر كل ما له علاقة بالإنتاج والأسعار والتوسع والمحاسبة وتحديد الأرباح، بل استطاعت نقل مقر مجلس إدارة الشركات البترولية من مدينة نيويورك إلى مدينة الظهران بالمملكة[٢].

أما إيران فقد كان فشل تجربتها مؤدياً إلى توقيعها لاتفاقيات مع مجموعة الشركات الأجنبية، وسريعاً ما اتضح لإيران مساوئ هذه الاتفاقيات التي انعكست على صناعة البترول الإيراني، مما اضطر الحكومة الإيرانية إلى إصدار قانون البترول عام ١٩٥٧م الذي يقضي بمعالجة القصور في الاتفاقيات السابقة، وأبرز ما جاء في هذا القانون هو المشاركة الإيرانية في صافي الأرباح مناصفة، وتكوين مجلس لإدارة شركة البترول الوطنية الإيرانية من أعداد متساوية من الإيرانيين والأجانب[٣].

---

(١) ميمونة خليفة الصباح "دكتورة": الملك عبدالعزيز آل سعود وبترول المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، دراسة وثائقية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٢٩، المجلد الثامن، جامعة الكويت ١٩٨٨، ص ١٠٨.

(٢) أمل الزياني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، ص ٣١.

(3) Longrigg, S.: Oil In The Middle East, London 1962, P. 53.

وهكذا كانت الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية وإيران في صناعة البترول من جانبيهما بوصفهما دولتين منتجتين دائماً ما تحذو حذوهم بقية الدول الخليجية المنتجة الأخرى عاملاً لم تكن الشركات لتتركه للدول المنتجة خاصة ما يضر مصالحها ودولها المستهلكة، ولجأت الشركات إلى تخفيض أسعار بترول الخليج العربي يوم ١٣ فبراير ١٩٥٩م(١).

ولما كان هذا القرار من جانب الشركات قد اتخذ بدون الرجوع إلى الحكومات العربية المنتجة التي تعمل بها هذه الشركات، فإن هذا القرار ترك رد فعل لدى دول الشرق الأوسط بصفة عامة والدول المنتجة منها بصفة خاصة، فكان عقد مؤتمر في القاهرة سمي بالمؤتمر العربي الأول للنفط في أبريل ١٩٥٩م(٢)، لدراسة الرد على الشركات البترولية وكيفية المحافظة على الثروة البترولية.

وأخذت المملكة العربية السعودية المبادرة في مشاورات مع فنزويلا تلك الدولة البترولية أيضاً، فاتفقا على ضرورة إنشاء منظمة للدول المنتجة للبترول حتى تستطيع الوقوف أمام الشركات مجتمعة، وأخذت المملكة على عاتقها إقناع الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط بهذه الفكرة. وفي بغداد اجتمعت وفود المملكة العربية السعودية وإيران والكويت والعراق وفنزويلا(٣)، وأعلنوا في سبتمبر ١٩٦٠م عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول، والتي سميت منظمة الأوبك "OPEC" (٤).

(١) أحمد عسة، معجزة فوق الرمال، ص ٤١٥.

(٢) بنسون لي جريسون: العلاقات السعودية الأمريكية، ص ١١١.

(٣) أحمد زكي يماني: عالم النفط، العدد ٤٩، الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٦٩م.

(4) Sampson, A.: Op. Cit. P. 165.

وبدأت العلاقات السعودية الإيرانية تأخذ طريقها نحو التحسن خلال المشاورات، مما جعلهما تتبادلان الدور الريادي للمنظمة في مراحلها الأولى، فيما عد إنشاء المنظمة أبرز الدلائل على رغبة الدول النامية في تطبيق حق السيادة على مواردها الطبيعية وكسر الاحتكار والسيطرة الأجنبية[١]، حيث انضم إلى المنظمة عدد كبير من هذه الدول النامية حتى أصبحت تضم (١٣) عضواً، هم الدول الخمس المؤسسة، وانضم إليهم قطر وأبو ظبي (الإمارات العربية) فيما بعد، وليبيا، وأندونيسيا، ونيجيريا، والجابون، وإكوادور[٢].

وقدر لهذه المنظمة للدول المصدرة للبترول أن تلعب الدور الأكبر لصالح الدول المنتجة ضد الشركات، حيث عملت على توحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء والسعي إلى عودة الأسعار واستقرارها، واتفاق الشركات مع الدول المعنية فيما يخص صناعة البترول[٣]، بما يعني أن المنظمة أصبحت تحمل عبء تنظيم السياسات البترولية للدول المنتجة، وتسير بها نحو وحدة الرأي بما يعود على الدول بالفوائد.

وهكذا يتضح مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي مدى تأثير البترول ولعبه الدور الأكبر في علاقات منطقة الخليج العربي بصفة عامة، حيث كان عامل ربط بين الدول الخليجية والدول الأجنبية من ناحية، وفي العلاقات السعودية الإيرانية من ناحية أخرى، منذ أعلنت المملكة العربية

---

(١) منى سحيم حمد آل ثاني: المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٢) حسين الطنطاوي: الفيصل الإنسان والإستراتيجية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ١١٠.

(٣) محمد المغربي: السيادة الدائمة على مصادر النفط، دراسة في الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط والتغير القانوني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣م، ص ١٠٤.

السعودية تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات العاملة في أراضيها، ومما كان دافعاً لقيام مصدق بتأميم البترول في إيران. وكذلك كان البترول دافعاً إستراتيجياً لقيام حلف بغداد حول منطقة إنتاجه، والذي كان اشتراك إيران فيه ومناهضة المملكة العربية السعودية له ورفضها الاشتراك فيه بداية لمرحلة من التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية بلغت ذروتها مع تجدد الادعاءات الإيرانية في البحرين.

ولم تخف حدة هذا التوتر إلا مع انحسار تلك الادعاءات، وكان مواكباً للمتغيرات التي حدثت في المنطقة في تلك الفترة والصراع على الأسعار البترولية بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية، فكان اتفاق وجهة النظر السعودية الإيرانية مرة أخرى، عند إنشاء منظمة الدول المنتجة للبترول، والتي كانت أول منظمة إقليمية تربط بين الدولتين، مما سيكون له أكبر الأثر في تطور العلاقات بينهما، وهو ما سينعكس على دول الخليج العربي في فترة حصولها على الاستقلال.